الاندلسي قوله ضمير المصدر اي الضمير الراجع الى المصدر كما في الفعل
المستتر فيه كذا في التوضيح فنائب الفاعل عند ابن درستويه وهو
معه ضمير مصدر بهما لانه المفهوم من الفعل ويعوده اليه عليهما
لسير يزيد سيرا فهو الاسم المراد ممن قوله الشر سابقا فامتناع
سير عمرا فهار السيرا حق خلافا له آجازه اه وبعمدا تعرف ما في
كلام البعض هنا من الخلل قوله لانه لا يتبع الخ فلا يقال مر بزيد
الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة
لمحل النائب كما في تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد او
بالمصدر المقتاس قوله ولانه يتقدم اي عمل عامله كما في قوله ايهم
ان اراد ولا يتقدم مع كونه نائبا فاعل عمل منع وان اراد ولا
مع كونه نائب فاعل لم يعمله لان الفاعل نفسه يتقدم لا مع
كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه
فكان الاولى ان يتركها هذا التفصيل فتامله فانه وجيه قوله
ولنا اي المتقدمين نائب عمر الجمهور وقوله سير يزيد سيرا
رد لدعواهم ان اصلها لان العرب لم تثبت المصدر القائم مقام
وجود المجرور قبل الاولى عدم اثباته ضمير وقوله وانا نمنع
يرانعم الخ رد اول للدليل الاول وقوله حتى ان ابن جني
ردا ان له وقوله يظهر من الفصيح احتراز من نحو مر وفي
الدار وقوله والنائب في الآية رد للدليل الثاني وقوله
ضمير الخ اي لا عنه بل المجرور هو محل نصب كما لمفعوله وقوله
وهو المخلوق اي المعلوم من السياق اي الاكل كما هو مبنى الكلام
وقوله وامتناع الابتداء العدم التجرد اي من العوامل اللفظية
الاصلية رد اول للدليل الثالث وقوله وقد اجاز الا اي

ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما انه اصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وهو

هو

هو لا رد لكان له وانما اجازوا ذلك لان من زائدة وهو انما يمنعون
نيابة المجرور فما سلم لكن هذا رد لا يتجه عليهم لانهم لم يريدوا ان
كل نائب فاعل يمنع لقيد عليه مبتدأ دل قالوا اذا تقدم اي
صح ان تقدم يكون مبتدأ وتمثيل جعله لتنظر في عدم جواز
التقدم فلما لا يبدا الرد انا حتى يرد ما ذكره وقوله مع
امتناع من احد اي لان من لاتزاد الا بعد النفي لا لوقوع
احد في الاثبات لان نفي ضمير مسوغ لقولهم اذا احد كم
يعنه تثان طارق نص عليه ابن مالك كما في التصريح وقولهم
وقالوا في كفى بالله رد للدليل الرابع وانما امتنع كفت
بمسند ومرت بمسند لكون المسند اليه في صورة الفضلة
وانما قيل وما تسقط من ورقة وما تحمل من انثى لان جر
الفاعل من كثر فضعف كونه في صورة الفضلة قال ابن هشام
قوله لا الجر فانه خلافا للفراء ومذهبه في عناية الغرابة انما
الحرف لا حظ في الاعراب اصلا قوله ان وجد في اللفظ احتراز
عما لم يوجد في المعنى كان كان الفعل يطلب المفعول به
لكن لم يذكر في اللفظ فلا يمتنع انابة غيره كم قوله مفعول
به ولم ينصب بامساط الجار فيمتنع انابة تمر مع وجوده
فلو اجتمع منصوب بنفسه المفعول ومنصوب بامساط
الجار كخرجت زيدا الرجال امتنع انابة الثاني عند الجميع
وجوزها الفراء واتقه في التسهيل قوله مطلقا اي تقدم
النائب على المفعول به او تاخر قوله وقد يرد اي ورود قراءة
ابو سمال وقوله المذنب من الانابة وهذا اجمع الى الله
تعالى يفصل الطاعات ويترك العاصي قوله كما في البيتين ويعود

Copyright University